مدى سلامة أساليب تحليل الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية

وكالة قسنطينة وحالة البنك الخارجي الجزائري

أ/د مليكة زغيب
ابتسام قويدر
أستاذ التعليم العالي
طالبة دكتوراه
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة –الجزائر–

الملخص

شهد العالم في السنوات الأخيرة أزمة مالية خانقة كانت لها نتائج وانعكاسات سلبية على الاقتصاد والمجتمع، وقد بدأت هذه الأزمة بأزمة مصرفية ناتجة عن عدم كفاءة البنوك في أداء وظيفتها الائتمانية وقيامها بمنح قروض وتسهيلات ائتمانية دون إجراء دراسات وتحليلات دقيقة تقف على حقيقة الوضع المالي للعملاء مما أدى إلى تعثر هذه البنوك وتعرضها للإفلاس ، وبذلك فقد هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل الائتماني كأداة لتقليل المخاطر وتخفيض الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك التجارية بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، كما هدفت إلى إبراز دور هذا التحليل في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية نظرا لمدى أهمية وحساسية هذا القرار، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن الاستغناء عن التحليل الائتماني كونه أداة هامة تساعد البنوك على الوقوف على حقيقة الوضع المالي للعملاء المقترضين وتقييم قدرتهم على توليد تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل القرض وفوائده ، كما تساعد على الكشف المبكر عن حالات التعثر التي يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك وتضمن لها حسن توظيف مواردها خاصة إن عملت هذه الأخيرة على مواكبة التحديات الجديدة للعمل المصرفي والائتماني واستخدام الطرق والتقنيات الحديثة التي تم التوصل إليها في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية : الائتمان المصرفي ــ التحليل الائتماني ــ قرار منح القروض ــ القروض المتعثرة .

Résumé

Le monde a connu au cours des dernières années, une grave crise financière qui a entrainé des conséquences négatives influençant l'économie et la société, la crise commençait par une crise bancaire en raison de l'inefficacité fiduciaire des banques en octroyant des crédits et des facilités sans procéder à des études et à des analyses incontestable de la véritable situation financière des clients, ce qui a conduit ces banques à des difficultés financières puis à la faillite. à cet effet, la présente étude a pour but de mettre en évidence l'importance de l'analyse de crédit comme un outil important pour réduire les risques et diminuer les pertes dont les banques commerciales pourraient être exposés en raison des crédits et des facilités non performants ainsi que souligner le rôle de cette analyse dansla rationalisation de la décision d'octroi des crédits dans les banques commerciales en raison de son importance et de sa sensibilité. enfin, L'étude constate l'indispensabilité de l'analyse de crédit en tant qu'un outil important pour aider les banques à découvrir la véritable situation financière des clients emprunteurs et d'évaluer leur solvabilité soit leur capacité à générer les flux monétaires suffisants pour rembourser le capital et les intérêts de crédit, et également son attribution à La détection précoce des cas de difficultés financières que ces banques peuvent être exposés et leur garantir le bon investissement de leurs ressources dans le cas où les dites banques tente de rejoindre les nouveaux défis bancaires, ainsi que de suivre les méthodes et les techniques modernes récemment découvertes en ce domaine .

Mots-clés: crédit bancaire - analyse de crédit - la décision d'octroi des crédits – crédits non performants .

مقدمـــة:

يعتبر الائتمان المصرفي جوهر عملية التنمية وعصب الحياة الاقتصادية وذلك لما له من دور فعال في سد الاحتياجات التمويلية للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة ولما له من إسهام كبير في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية التي تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي في الدولة وتحقيق نموها وازدهارها. كما يعتبر الائتمان المصرفي النشاط الأساسي للبنوك التجارية والمصدر الرئيسي لإيراداتها، نتيجة لذلك تعد قرارات منح القروضو التسهيلات الائتمانية المختلفة أهم القرارات التي تتخذها البنوك التجارية وأكثرها حساسية ، خاصة وأن هذه

القرارات عادة ما تكون محفوفة بمخاطر جمة يمكن أن تؤدي إلى تعثر القروض المصرفيةو وقوع البنوك في أزمة سيولة ، كما يمكن أن تؤدي إلىإفلاساها،الأمر الذي ينعكس سلبا على القطاع المصرفيوالاقتصاد الوطني ككل ،باعتبار أن هذا القطاع يمثل أهم القطاعات الاقتصادية التي توجد في أي دولة.

تعاني الجزائر من مشكلة القروض المتعثرة خاصة في البنوك العمومية إذ بلغت نسبة هذه القروض بـ : 14.4% سنة 2011 مقابل 18.3% سنة 2010 و21.1%سنة 2009 [1]. وهي بذلك تجاوزت المعيار الدولي المتعارف عليه والذي يتراوح ما بين 4% و5%، وهذا راجع أساسا إلى السياسة الإقراضية التوسعية التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة دون مراعاة الضوابط والشروط الصحيحة للائتمان.وعليه، لابد أن تحظى قرارات منح القروض باهتمام كبير من طرف البنوك التجارية التي يجب عليها ترشيد هذه القرارات حتى تتفادى جميع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وتضمن توظيف مواردها المالية بدرجة عالية من الأمان ، ومن هنا برزت أهمية التحليل الائتماني في القطاع المصرفي باعتباره أداة هامة للوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة تضمن للبنك تكوين محفظة قروض جيدة وتحقيق عوائد مرتفعة عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر .

مشكلة الدراسة :

بناء على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتمحور في إبرازدور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية وتوضيح مدى سلامة أساليبه في التقليل من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك بسبب القروضالمتعثرة ،و بذلك يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى سلامة أساليب تحليل الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية؟

و يندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1- Le rapport de la banque d'Algérie sur la stabilité du systèmebancaire algérien(2009 – 2011) , Juin 2013,P2 .

ـ ماهي الطرق المستخدمة في التحليل الائتماني؟و ما هو دور كل منها في ترشيد قرار منح القروض ؟

ـ ما هو واقع التحليل الائتماني في البنك الخارجي الجزائري ؟ وما مدى نجاعة الطرق التي يستخدمها؟

أهمية الدراسة :

يكتسي البحث أهمية بالغة تنبع من القطاع الذي يغطيه وهو القطاع المصرفي الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية ،و تزداد أهميته من خلال المكانة التي تحتلها الوظيفة الائتمانية في هذا القطاع ، فهي تمثل المحور الرئيسي لإيراداته والمتغير الأساسي الذي يؤثر على مركزه المالي. فرغم أن هذا الأخير يتأثر بعناصر ومتغيرات عديدة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعا هاما ضمن بنود هذا المركز ، لذلك نجد أن جهود وقرارات الإدارة تستهدف في المقام الأول بناء محفظة قروض جيدة تتكون من قرارات ائتمانية رشيدة تحقق للبنك عوائد مرتفعة. كما تبرز أهمية البحث من خلال الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في تنمية الاقتصاد الوطني ، فهو يمثل عصب الحياة الاقتصادية ، وذلك لأن توفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن تشغيل اليد العاملة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

ـ توضيح الأساليب المختلفة للتحليل الائتماني ومدى مساهمة هذه الأساليب في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية .

ـ إبراز حدود الطرق والأساليب الكلاسيكية القائمة على التحليل المالي في ترشيد هذا القرار

ـ توضيح دور الطرق والأساليب الحديثة للتحليل الائتماني في تجاوز عيوب الطرق الكلاسيكية وإبراز مزايا استخدامها في اتخاذ قرار منح القروض في البنوك التجارية.

ـ الوقوف على حقيقة وواقع التحليل الائتماني المعمول به في إحدى البنوك الجزائرية وهو البنك الخارجي الجزائري والتعرف على الطرق التي يستخدمها هذا البنك لأغراض اتخاذ قرار منح القروض.

ـ الكشف عن أهم النقائص التي يعاني منها التحليل الائتماني في البنك الخارجي الجزائري وتقديم اقتراحات لمحاولة علاجها .

منهج الدراسة :

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة نعتمد في دراستنا هذه على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث نتبنى المنهج الوصفي لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالبحث ، ونتبنى المنهج التحليلي لتفسير هذه المفاهيم وتحليلها واستخلاص نتائجها ، كما سنعتمد على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي للبحث ، وهذا من خلال جمع الملاحظات والبيانات من البنك محل الدراسة .

الدراسات السابـــــقة :

يعتبر موضوع التحليل الائتماني ودوره في ترشيد قرار منح القروض من المواضيع الهامة على الصعيد الاقتصادي خاصة في ظل تصاعد حدة المخاطر الائتمانية التي أصبحت ملازمة متلازمة مع النشاط الائتماني للبنوك التجارية ، وبذلك فقد حظي الموضوع باهتمام كبير من قبل الباحثين ، وتتمثل أهم الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع فيمايلي :

ـــ دراسة **الطراونة** (**2003**) : هدفت الدراسة إلى توضيح المؤشرات والمعايير التي تستخدمها البنوك في تحليلاتها الائتمانية لتحديد أهلية عملائها وقدرتهم على سداد القروض كما هدفت إلى تحديد الأهمية النسبية لهذه المؤشرات في عملية التحليل الائتماني ، وقد توصل الباحث إلى أن البنوك تستخدم مجموعة من المؤشرات المالية والمحاسبية والاقتصادية والتسويقية في اتخاذ قراراتها الائتمانية وأن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التقييم وأهلية العميل وقدرته على السداد ، كما توصل إلى أن هذه المؤشرات تختلف من حيث أهميتها النسبية في عملية التحليل

الائتماني حيث أثبتت الدراسة أن المؤشرات المالية والمحاسبية ذات أهمية أكبر مقارنة بالمؤشرات الأخرى .

ـــ دراسة أنجرو (**2007**) : هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل الائتماني في صنع القرار الائتماني في البنوك التجارية وتوضيح دوره في التقليل من المخاطر الائتمانية ، وقد تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى النسب الرئيسية المستخدمة في التحليل الائتماني للحكم على سلامة المركز المالي للعميل كما تطرقت إلى النماذج الرياضية التي من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بفشل العميل واحتمال تعثره ، كما قامت الباحثة بإجراء دراسة تطبيقية على المصرف الصناعي السوري من أجل تقييم عمليات منح الائتمان في هذا المصرف ، وتوصلت إلى نتائج أهمها أن عدم الاعتماد على نظم موضوعية وفعالة لتصنيف مخاطر الائتمان وعدم الاهتمام بالتحليل الائتماني بالقدر اللازم والكافي يؤدي إلى تفاقم أزمة القروض المتعثرة .

ـــ دراسة النعساني (**2010**) : هدفت الدراسة إلى إبراز الركائز الأساسية للتحليل الائتماني وتوضيح دوره في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة وتكوين محفظة قروض جيدة ، كما هدفت إلى تقييم عملية منح الائتمان والدراسة التي تجرى على طلب التسهيلات الائتمانية في بنك اليمن الدولي ، وقد توصل الباحث أن الاهتمام بالتحليل الائتماني واستخدام نماذج كمية في هذا التحليل بالإضافة إلى التركيز على قروض جيدة الضمان يؤثر إيجابيا على تكوين محفظة قروض جيدة ويحمي البنك من التعثر .

ـــ دراسة محمود موسى (**2010**) : هدفت الدراسة إلى إبراز دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية ، كما هدفت إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك العاملة في فلسطين على هذه المعلومات في تحليلاتها الائتمانية ، وقد توصل الباحث إلى نتائج أهمها أن المعلومات المحاسبية أهم المعلومات التي تستخدمها البنوك في اتخاذ القرارات الائتمانية فهي تساعد على التعرف على مصادر التمويل والدخل المتوقعة للعميل قبل حصوله على الائتمان كما تساعد على استنباط نسب مالية تحليلية لمركزه المالي ، وبذلك فهي تساعد البنوك على ترشيد قراراتها الائتمانية .

أولا :الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي :

يعرف الائتمان المصرفي على أنه تلك الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة وذلك مقابل عائد مادي متفق عليه 1. وهو بذلك العملية التي يقوم البنك بمقتضاها بمنح عميل ما بناء على طلبه تسهيلات ائتمانية في صورة أموال نقدية أو في صورة أخرى ،و ذلك لتغطية العجز في السيولة وتمكينه من مواصلة نشاطه.

و تجدر الإشارة أن منح الائتمان المصرفي يجب أن يتم وفقا لأسس وقواعد مستقرة، وتتمثل أهم هذه الأسس فيما يلي:

– **سيولة القروض:** وتعني سرعة دوران القروض وإمكانية التصفية الذاتية للائتمان ويتوقف ذلك على قصر أجل استحقاق القرض، وتتحقق سيولة القروض في ثلاث حالات هي 2:

- ✓ القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية.
- ✓ القروض المضمونة بأوراق تجارية .
- ✓ القروض المضمونة بأوراق مالية .

– **الربحية** : والمقصود هنا ضرورة حصول البنك على فوائد وأرباح من القروض التي يقوم بمنحها ،و ذلك لمواجهة كافة أعبائه والتزاماته الإدارية وتغطية حقوق أصحاب الموارد في البنك من عملاء وبنوك ومؤسسات أخرى ، كما أن الربحية تمثل عنصر أمان بالنسبة لأصحاب حقوق الملكية في البنك كما تلعب دورا هاما في تقييم الأداء العام للبنك وتصنيفه محليا وإقليميا ودوليا 3 .

– **الأمان** : ويقصد به ثقة البنك في استرداد الأموال المقترضة في الوقت المحدد لها ،و يأتي ذلك من حرصه الشديد على توفر عامل السيولة في القرض كما أشرنا سابقا والتأكد من توفر عوامل الجدارة الائتمانية في المقترض والتزامه بسداد حقوق الآخرين ،بالإضافة إلى كفاءته في إدارة نشاطه .

– **التنويع** : ويقصد بالتنويع توزيع القروض على مختلف الصناعات والأنشطة التجارية المتباينة ، وعدم اقتصارها على قطاع أو نشاط اقتصادي مماثل . كما يقصد به عدم تركيز القروض على منطقة جغرافية معينة وتوزيعها على نطاق جغرافي واسع بالإضافة إلى عدم تركيزها على نوع معين من الضمانات، لأن أية تقلبات طارئة في قيمة هذه الضمانات سوف تؤثر سلبيا على المركز المالي للبنك .

-**الضمان**: يعتبر الضمان مكملا أساسيا لعنصري السيولة والأمان في قرار منح الائتمان كما يعتبر خط دفاع أخير يطلبه البنك للتأمين على بعض أنواع القروض التي تتسم بمخاطر مرتفعة.

و يتأثر قرار منح الائتمان بجملة من العوامل، فمنها ما هو مرتبط بالعميل والمعروفة بمعايير الجدارة الائتمانية، ومنها ما هو مرتبط بالبنك ،بالإضافة إلى عوامل أخرى ترتبط بالقروض والتسهيلات الائتمانية ذاتها ،دون أن ننسى العوامل المتعلقة بالقيود والتشريعات القانونية التي يفرضها البنك المركزي في إطار السياسة النقدية التي يرسمها .و يظهر الجدول الموالي أهم هذه العوامل.

جدول رقم 1: أهم العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان

العوامل المرتبطة بالعميل	العوامل الخاصة بالبنك	العوامل الخاصة بالقرض	العوامل الخاصة بالقيود والتشريعات القانونية
– شخصية العميل – قدرته على السداد -رأسمال العميل – الضمانات المقدمة – الظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل	-درجة السيولة -الاستراتيجية المتبعة – الهدف العام للبنك – الحصة السوقية للبنك – إمكانيات البنك المادية والبشرية	– مبلغ القرض – مدة القرض – نوع القرض – مصدر السداد – طريقة السداد	-نسبة الاحتياطي القانوني – سعر إعادة الخصم – هامش الضمان – السقوف الائتمانية – الإيداعات الخاصة

المصدر:تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

ـصادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وتأثيرها على الأزمات المالية، بحث مقدم في الملتقى العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية،الأردن،أفريل 2009 ،ص ص، 14-15 .

-عبدالحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2002،ص، 94 .

-عدنان تايه النعيمي،إدارةالائتمان،،دارالميسرةللنشروالتوزيع،الطبعةالأولى،عمان،الأردن، 2010 ،ص،256 .

-سامر جلدة ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2009 ، ص ، 83 .

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على البنوك الأخذ بعين الاعتبار العوامل السابقة المترابطة والمتكاملة إذا ما أرادت اتخاذ قرارات ائتمانية صائبة تقلل من حجم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك.

ثانيا : استخدام التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض :

عرفت الصناعة المصرفية العديد من الطرق والأساليب التي تستخدم لأغراض تحليل الائتمان واتخاذ قرار منح القروض، ومن هذه الطرق ما يعتمد على التحليل المالي الكلاسيكي، ومنها ما يعتمد على التحليل الإحصائي والمعلوماتي .

فللتحليل المالي الكلاسيكي العديد من الأساليب كرأس المال العامل الاحتياجات من رأس المال العامل والخزينة الصافية، إلا أن التحليل بواسطة النسب المالية يعتبر أقدم أدوات التحليل الائتماني وأكثرها شيوعا واستخداما ،و هذا نظرا لسهولة تطبيق هذا النوع من التحليل ،حيث يستطيع البنك التعرف على مركز المؤسسة المقترضة من خلال تفسير هذه النسب ومقارنتها بالنسب المناظرة لسنوات سابقة أو مقارنتها بالنسب المناظرة لمؤسسات مماثلة أو منافسة لها ،أو مقارنتها بنسب الصناعة. وتتمثل أهم النسب المالية التي تستخدم لأغراض تحليل الائتمان في : نسبة السيولة العامة (نسبة التداول) ، نسبة السيولة السريعة ، نسبة المديونية ، نسبة الديون إلى حقوق الملكية ، معدل العائد على حقوق الملكية ، معدل العائد على الموجودات وغيرها. و على الرغم من الأهمية التي تحظى بها النسب المالية كأداة من أدوات التحليل الائتماني، إلا أنها تعاني من بعض

جوانب القصور التي تحد من فاعليتها في تقييم أداء المؤسسات الطالبة للائتمان واتخاذ قرارات الإقراض .و يمكن حصر أهم جوانب هذا القصور في النقاط التالية :

– إن النسب المالية لا تعني شيئا في حد ذاتها إلا إذا تمت مقارنتها مع معايير الصناعة أو مع المعايير التاريخية.

– وجود العديد من النسب المالية ذات المعنى المختلف والتفسير المتباين فضلا عن أن هذه النسب غير صالحة في جميع الأغراض وغير ملائمة لجميع القرارات ،مما يتعين على المحللين الماليين اختيار النسب المالية الأكثر ملائمة.

– إن النسب المالية تعطي صورة لأداء المؤسسة المالي عند نقطة زمنية محددة، و بالتالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الديناميكية لنشاط المؤسسة ، الأمر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لأنشطة المؤسسة .

– اختلاف المؤسسات التي تعمل في نفس الصناعة في أسس تصنيف العناصر وأسس الاعتراف بالأصول والخصوم واختلافها أيضا في أساليب القياس والإفصاح ومختلف النظم المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية التي تشتق منها النسب المالية ،مما يؤثر على عملية المقارنة وصدق ودقة نتائجها .

– المبادئ والفروض المعتمدة في إعداد القوائم المالية تفقد النسب المالية المشتقة من البيانات المنشورة في هذه القوائم صفة الموضوعية ، ففرض القياس النقدي مثلا يحصر البيانات المسجلة في نطاق الأنشطة التي يمكن تمثيلها في صورة نقدية فقط ، هذا ما يجعل البيانات النوعية خارج نطاق هذه النسب ،علما أن مثل هذه المعلومات لا تختلف في أهميتها عن المعلومات والبيانات الكمية . كما أن فرض ثبات وحدة النقد ومبدأ التكلفة التاريخية يجعلان البيانات المنشورة في القوائم المالية المعدة في فترات تسودها معدلات تضخم مرتفعة غير دقيقة ،مما ينعكس سلبا على مدلول ونتائج النسب المالية المشتقة 4.

–اختلاف ظروف المقارنة وتأثير العوامل البيئية (الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية) المحيطة بنشاط المؤسسات ، واختلاف حجم وفترة ونوعية هذا التأثير، كل هذا يجعل من الصعب الاعتماد على نتائج المقارنة.

– قد تؤدي النسب المالية إلى نتائج متناقضة،مما يؤثر سلبيا على عملية اتخاذ القرار .

و نظرا لجوانب القصور التي تكتنف النسب المالية، أصبحت البنوك تلجأ إلى أساليب أكثر كفاءة وأكثر فعالية في تقدير خطر القروض المصرفية ،مستغلة في ذلك تطور الطرق والتقنيات التي أفرزتها البحوث والدراسات المهتمة بهذا المجال ،و حداثة الوسائل التي سهلت من مهمة البنوك في أداء وظيفتها التمويلية.

و يعد **القرض التنقيطي** من الأدوات الحديثة في التحليل المالي ويعرف بأنه عبارة عن آلية يتم بموجبها تخصيص نقطة أو علامة للمقترضين المحتملين وذلك لتقدير قدرتهم على تسديد قروضهم في المستقبل [5].كما يعرف على أنه طريقة تستخدم التحليل الإحصائي والمعالجة المعلوماتية للبيانات وذلك للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات وتسيير خطر القرض [6].

و تعتبر طريقة القرض التنقيطي أكثر فعالية مقارنة بالطرق الكلاسيكية المستخدمة في البنوك لأغراض اتخاذ القرار الائتماني، والتي تعتمد على النسب المالية البسيطة حيث تحقق هذه الطريقة المزايا التالية [7] :

-ترشيد القرارات الائتمانية وبالتالي التقليل من حالات التعثر في البنك .

-تسيير خطر القرض والتنبؤ باحتمال العجز عن السداد.

-تجنب طريقة القرض التنقيطي في بعض الأحيان البنوك –نظرا لفعاليتها في ترشيد قرارات الإقراض – طلب الضمانات، خاصة وأن لجوء البنوك إلى هذا الإجراء يحملها العديد من التكاليف.

-سرعة معالجة البيانات مما يساعد على توفير الوقت بالنسبة للبنك والعملاء على السواء، فهذه الطريقة تساعد على معالجة العديد من ملفات القروض في وقت قصير وبالتالي يستطيع العملاء الحصول بسرعة على القرار المتعلق بطلب القرض.

-إمكانية اختبار نموذج القرض التنقيطي قبل استخدامه .

من جهتها تهتم طريقة نقاط المخاطرة بتقييم المؤسسات وفقا لمجموعة من المعايير النوعية وذلك بتخصيص سلم تنقيط لكل معيار من المعايير المستخدمة ،يحدد من خلاله نقطة المؤسسة التي تكون مساوية لمجموع نقاط المعايير المستخدمة في التقييم.

و قد ظهرت طريقة نقاط المخاطرة بعدما تبين أنه لا يمكن الاعتماد في عملية التنبؤ بظاهرة العجز على المؤشرات المالية فقط بل لابد من تقييم العناصر النوعية الخاصة بالمؤسسة كعمر المؤسسة شكلها القانوني، نوعية الزبائن، ....الخ ويتم إعداد هذا النموذج بإتباع المراحل التالية [8] :

-اختيار المعايير النوعية المستعملة في التحليل ،و يستند هذا الاختيار على عاملين هما: أهمية المعيار في تقييم المخاطرة ومدى توفر المعلومة وتكلفتها.

-إنشاء سلم التنقيط الخاص بهذه المعايير .

-حساب النقطة النهائية (N) الخاصة بكل مؤسسة حيث:

النقطة (N) = مجموع النقاط / عدد المعايير المدروسة

وفي الأخير يتم اتخاذ القرار بمنح القرض أو رفضه بناء على مقارنة هذه النقطة مع النقطة الفاصلة.

في حين ساهمت **النماذج الذكية** من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل فعال في تسهيل الوظيفة التمويلية للبنوك والتقليل من مخاطرها، وتتمثل أهم هذه التطبيقات وأكثرها انتشارا في مجال اتخاذ قرار منح القروض في الأنظمة الخبيرة وتقنية الشبكات العصبية.

و تعرف الأنظمة الخبيرة على أنها عبارة عن نظم تعتمد على الحاسب الآلي وتحوي معرفة خبير ما أو مجموعة من الخبراء في مجال معين، حيث يمكن توظيف هذه المعرفة في تقديم الإرشادات أو اتخاذ القرارات [9].

كما تعرف أيضا بأنها عبارة عن نظام معلومات مبني على الحاسب الآلي يهدف إلى تقديم نصائح وحلول بشأن المشاكل الخاصة بمجال معين تماثل تلك النصائح والحلول التي يمكن أن يقدمها الخبير البشري في هذا المجال [10].

و عليه، أصبحت المؤسسات المالية والبنوك خاصة في الدول المتقدمة تهتم بتصميم أنظمة خبيرة تساعدها في اتخاذ قرارات منح القروض وذلك للعمل على ترشيد هذه القرارات والتقليل من حالات التعثر التي يمكن التعرض لها. وتجدر الإشارة إلى أن تصميم هذه الأنظمة يتطلب الاستعانة بآراء خبراء مصرفيين وائتمانيين ، حيث يتم

تكوين قاعدة المعرفة في النظام بناء على خبرات ومعارف هؤلاء الخبراء ، كما يتطلب النظام الخبير المصمم لأغراض تحليل ومنح الائتمان إدخال متغيرات كمية وأخرى نوعية تعمل على تقييم العميل الطالب للائتمان قياس سلامة أدائه المالي ،و دراسة الجدوى المالية لمشروعه باستخدام أساليب وأدوات التحليل المالي المختلفة ،كمعدل العائد الداخلي ، نسب السيولة والرفع المالي ، فترة الاسترداد وغيرها. هذا، ويجب أن يتضمن النظام أسئلة عن وجود ضمانات مقدمة من طرف هذا العميل وطبيعة وقيمة هذه الضمانات بالإضافة إلى أسئلة أخرى تخص النواحي الإنتاجية والفنية والتسويقية لمشروع العميل كالمواصفات الفنية للمعدات والآلات المستخدمة ، المنافسين ، العرض والطلب إلى غير ذلك من الأسئلة التي تخص طلب الحصول على القرض ، وبناء على إجابات المستخدم الممثل في مسؤول الائتمان أو محلل الائتمان في البنك ،يقوم النظام الخبير من خلال أداة الاستدلال بمختلف عمليات التعقل التي تساعد على التوصل إلى حل أو نتيجة تحدد مصير طلب القرض بالقبول أو الرفض.

وتعتبر الشبكات العصبية الاصطناعية تقنية من التقنيات الحديثة التي تستخدم في تقدير مخاطر القروض المصرفية واتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك والمؤسسات المالية . ويمكن تعريف تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية على أنها عبارة عن تقنية مصممة لمحاكاة الطريقة التي يؤدي بها الدماغ البشري مهمة معينة وذلك عن طريق معالجة ضخمة موزعة على التوازي ومكونة من وحدات معالجة تمثل عناصر حسابية افتراضية تنشئها برامج حاسوبية تسمى بالعصبونات [11].

كما يمكن تعريفها كذلك على أنها عبارة عن تقنية تقوم على أساس رياضي قوي يسمح بتكوين نظام ترابطي يتكون من مجموعة من الوحدات (العصبونات) ، ويعمل هذا النظام كذاكرة محلية بفضل قدرته على تخزين المعرفة المكتسبة التي تم تشغيلها [12].

و تجدر الإشارة إلى أن أولى تطبيقات الشبكات العصبية الاصطناعية ظهرت في الخمسينات إلا أنها دخلت مجال المالية وبالتحديد مجال منح القروض في التسعينات ،حيث بدأت آنذاك بعض المحاولات لتطبيق هذه التقنية الحديثة في البنوك والمؤسسات

المالية لتقدير مخاطرة القروض وترشيد القرارات الائتمانية المتخذة ،و من أهم هذه التطبيقات نجد دراسة كل منReilly & al ودراسة Sharada و Odom عام 1990 [13].

هذا، وتم اختبار تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية في مجال منح القروض من طرف العديد من الباحثين ،و قد أثبتت غالبية هذه الدراسات أن تقنية الشبكات العصبية أكثر دقة مقارنة بالطرق الأخرى في مجال تقدير خطر القرض، وذلك لأنها تمكن البنوك من اتخاذ قرار منح القروض بشكل أسرع وأدق [14] .

ثالثا: واقع التحليل الائتماني في البنك الخارجي الجزائري:

1-الطرق المستخدمة في تحليل الائتمان بالبنك الخارجي الجزائري:

إن اتخاذ قرار الإقراض في البنك الخارجي الجزائري لا يتم مباشرة ،بل تسبقه العديد من المراحل والخطوات التي يحاول فيها البنك دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالقرض ،وتقييم مستوى المخاطر المحيطة به .فبعد الدراسة الأولية لطلب القرض والتي يتم فيها فحص الملف المقدم من طرف العميل للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة من البنك ،و تلخيص المعلومات عن هذا العميل (دراسة العميل دراسة قانونية واقتصادية)،تأتي الدراسة المالية وهي أهم مراحل اتخاذ القرار الائتماني في البنك وأكثرها حساسية حيث تساعد هذه الدراسة على تشخيص الوضعية المالية للعميل وتقدير جدارته الائتمانية وتقييم المخاطر المحيطة بالقرض .

وبعد دراسة ملف القرض من مختلف جوانبه القانونية والاقتصادية والمالية، يقوم المحلل الائتماني بإعداد تقرير يوضح فيه أهم نتائج التحليل المتوصل إليها،وعلى ضوء هذه النتائج يتم صياغة القرار بمنح القرض أو رفضه.

وبغية الوقوف على الطرق المستخدمة في التحليل الائتماني في وكالة البنك الخارجي الجزائري ومدى نجاعتها، نقوم بإجراء مقارنة بين النتائج المتحصل عليها من تحليل البنك لدراسة طلب قرض مقدم لدى هذه الوكالة مع النتائج التي سوف نحصل عليها باستخدام الطرق الحديثة في هذا المجال.

1-1-الدراسة الأولية لطلب القرض: تمثل المؤسسة الطالبة للقرض إحدى المؤسسات الصناعية الجزائرية المتخصصة في مجال صيانة معدات الصناعة النفطية، وقد تقدمت

هذه الأخيرة بطلب لدى وكالة البنك الخارجي الجزائري بتاريخ16/03/2011 للحصول على قرض قيمته240.000.000دج

1-2-الدراسة المالية لملف القرض:بعد الدراسة الأولية لطلب القرض تأتي مرحلة الدراسة المالية التي تعتبر أهم خطوات التحليل الائتمان وأكثرها حساسية، حيث تحدد هذه الدراسة مصير طلب القرض بالقبول أو الرفض، وتشمل الدراسة المالية التي يقوم بها البنك الخارجي الجزائري على ملفات طلبات القروض العناصر التالية :

-يقوم البنك الخارجي الجزائري بدراسة الميزانيات المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة لثلاث سنوات، وذلك لاستنباط نسب تطور البنود والعناصر التي تحويها هذه الميزانية من سنة لأخرى.

-بعدها يقوم البنك بدراسة التوازن المالي للمؤسسة الطالبة للقرض. ويقوم هذا التوازن على ضرورة تمويل الأصول الثابتة عن طريق الأموال الدائمة وتمويل الأصول المتداولة عن طريق الديون القصيرة الأجل أي ضرورة تحقيق التناسق بين الوسائل الاقتصادية التي تستخدمها المؤسسة والموارد المالية التي تسمح لها بالاحتفاظ بهذه الوسائل ويتم تحليل التوازن المالي للمؤسسة عن طريق حساب المؤشرات التالية:رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، والخزينة الصافية.

جدول رقم 2حساب رأس المال العامل للمؤسسةالوحدة: ألف دينار جزائري

البيـــان / العنصر	2008	2009	2010
رأس المال العامل	5004	1333 -	55668
احتياجات رأس المال العامل	522	6723 -	33468
الخزينة الصافية	4482	5390	22200

المصدر:تم إعداد الجدول اعتمادا على وثائق البنك الخارجي الجزائري

هذا، وقد حققت المؤسسة خزينة موجبة في السنوات الثلاث للدراسة مما يدل على قدرة رأس المال العامل لهذه المؤسسة على تغطية الاحتياجات وقد شهدت الخزينة تطور من سنة إلى أخرى مما يدل على تحسن تدريجي في نشاط المؤسسة.

-تحليل النسب المالية للمؤسسة: يهتم البنك الخارجي الجزائري بتحليل مجموعة كبيرة من النسب المالية للمؤسسات الطالبة للقرض وذلك لتقييم أداء هذه المؤسسات والحكم على وضعها المالي ، وتقوم عملية التحليل على تفسير ومقارنة النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المالية المستهدفة.

و فيما يلي نقوم بعرض مختلف النسب التي يقوم البنك الخارجي الجزائري بتحليلها:

جدول رقم 3حساب النسب المالية للمؤسسة

النسبة	طريقة الحساب	2008	2009	2010	المتوسط
نسبة التوازن المالي	الأصول الثابتة/(الأموال الدائمة)×100	1.07	0.98	1.80	**1.28**
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة/أموال دائمة×100	%74.73	%80.57	%84.47	**%79.92**
نسبة الملاءة	أموال خاصة/مجموع الديون×100	%73.41	%70.86	%112.52	**%85.59**
نسبة سيولة الخصوم	أموال خاصة/مجموع الميزانية×100	%42.33	%41.47	%52.94	**%45.58**
نسبة السيولة العامة	أصول متداولة/ديون قصيرة الأجل×100	%108.79	%98.25	%174.48	**%127.18**
نسبة السيولة الحالية	جاهزيات/ديون قصيرة الأجل×100	%7.87	%7.06	%29.70	**%14.88**
مدة دورانالعملاء	العملاء/رقم الأعمال×360	86	82	83	**84**
معدل الربحية	القيمة المضافة/رقم الأعمال×100	%53.64	%55.61	%61.80	**%57.02**
معدل إنتاجية العمل	أعباء المستخدمين/القيمة المضافة×100	%57.70	%56.91	%60.12	**%58.24**

معدل الإنتاجية المالية	$100\times\frac{\text{تصاريح دائنة}}{\text{رقم الأعمال}}$	%1.53	%2.99	%0.15	**%1.55**
مردودية الاستغلال	$100\times\frac{\text{الناتج الإجمالي}}{\text{القيمة المضافة}}$	%27.28	%35.88	%35.39	**%32.85**
المردودية المالية	$100\times\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{الأموال الخاصة}}$	%14.24	%19.37	%57.40	**%30.33**
هامش التشغيل	$100\times\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	%2.33	%5.63	%17.01	**%8.32**
الهامش الصافي	$100\times\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$	%4.28	%5.30	%16.24	**%8.61**
المردودية الاقتصادية	$100\times\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$	%6.03	%8.03	%30.39	**%14.82**

المصدر : وثائق البنك الخارجي الجزائري

-تقييم المؤسسة حسب طريقة التنقيط(Scoring) :

يستعمل البنك الخارجي الجزائري طريقة التنقيط في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة قبل منحها القرض ، وهي طريقة آلية تعتمد على المعالجة المعلوماتية للنسب المالية ، وتسمح بتخصيص نقطة أو علامة يستعملها البنك في تقدير مخاطر القروض واتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة .و تعتبر هذه الطريقة أحدث الطرق المستخدمة في التحليل الائتماني المعتمد من طرف البنك.

تقوم الطريقة المعمول بها في البنك الخارجي الجزائري على تقييم 12 نسبة من النسب المالية المستخرجة من الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة الطالبة للقرض ، وتقوم طريقة التقييم على حساب متوسطات النسب المالية لسنوات الدراسة الثلاث والنسب المالية للسنة الأخيرة للدراسة وإعطاء كل منها نقطة تتراوح ما بين 0 و10، و ذلك بالاعتماد على المعايير المالية التي تستخدم في المقارنة، مع الإشارة إلى أن هذه المعايير تختلف بحسب نوع المؤسسة إذا كانت مؤسسة صغيرة أو متوسطة،أو مؤسسة كبيرة ، وتتحدد النقطة N حسب طريقة التنقيط المعمول بها في البنك كمايلي :

- **النسب المالية التي يجب أن تكون أكبر من المعيار المالي المقارن (R > NF) : و تشمل جميع النسب المالية التي يتضمنها برنامج التنقيط المعمول به في الوكالة باستثناء نسبتي إنتاجية العمل والإنتاجية المالية .**

و تتحدد النقطة N في هذه الحالة كمايلي :

$$N = 5 + \frac{\text{النسبة المالية} - \text{المعيار المالي}}{\text{المعيار الثابت}}$$ حيث : المعيار الثابت = $\frac{\text{المعيار المالي}}{5}$

- **النسب المالية التي يجب أن تكون أصغر من المعيار المالي المقارن (R < NF) : و تشمل نسبتي إنتاجية العمل والإنتاجية المالية ، ويتم تحديد النقطة N في هذه الحالة كما يلي :**

$$N = 5 + \frac{\text{المعيار المالي} - \text{النسب المالية}}{\text{المعيار الثابت}}$$

و بعد تحديد النقاط N يتم حساب المتوسط العام للنقاط M بالنسبة لمتوسطات النسب المالية للسنوات الثلاث والنسب المالية للسنة الأخيرة للدراسة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم 4تقييم المؤسسة حسب طريقة التنقيط

النسب	المعايير المالية		النسب المالية للمؤسسة		التنقيط/10	
	المعيار المالي	المعيار الثابت	متوسط النسبة	النسبة المالية للسنة N	لمتوسط النسبة	للنسبة المالية للسنة N
الهيكل المالي	%50	%10	%79.92	%84.47	7.99	8.45
الاستقلالية >	%100	%20	%85.59	%112.52	4.28	5.63
المالية	%10	%2	%45.58	%52.94	10.00	10.00
الملاءة >						
سيولة الخصوم >						
المتوسط	-	-	-	-	**7.42**	**8.02**
الخزينة						

السيولةالعامة>	%100	%20	%127.18	%174.48	6.36	8.72
السيولةالحالية>	%50	%10	%14.88	%29.70	1.49	2.97
معدل رأس المال العامل >	%50	%10	%368.38	%166.33	10.00	10.00
المتوسط	-	-	-	-	**5.95**	**7.23**
النشاط						
معدل الربحية >	%20	%4	%57.02	%61.80	10.00	10.00
إنتاجية العمل>	%12.5	%2.5	%58.24	%60.12	0.00	0.00
الإنتاجية المالية >	%5	%1	%1.55	%0.15	8.45	9.85
المتوسط	-	-	-	-	**6.15**	**6.62**
المردودية						
مردودية الاستغلال>	%30	%6	%32.85	%35.39	5.47	5.90
المردودية المالية>	%10	%2	%30.33	%57.40	10.00	10.00
الهامش الصافي >	%5	%1	%8.61	%16.24	8.61	10.00
المتوسط	-	-	-	-	**8.03**	**8.63**
المتوسط العام(M)	-	-	-	-	**6.89**	**7.63**

المصدر : وثائق البنك الخارجي الجزائري

و بناء على المتوسط العام للنقاط M يتم تصنيف القرض وفقا للطريقة التي يوضحها الجدول الآتي ،مع الإشارة إلى أنه يتم التركيز على المتوسط العام للنقاط الخاص بالنسب المالية للسنة الأخيرة للدراسة :

جدول رقم 5تصنيف القروض حسب طريقةالتنقيط في البنك الخارجي الجزائري

الفئـــــة	المتوسط العام للنقاط M	درجة مخاطرة القرض	قرار البنك
A	6 < M	منخفضـــــة	قبول القرض
B	5 < M < 6	معتدلـــــــــــة	متابعة القرض
C	4 < M < 5	متوسطـــــة	مراجعة القرض
D	4 > M	مرتفعـــــــــة	رفض القرض

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على وثائق البنك الخارجي الجزائري

وبالرجوع إلى الجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم النسب المالية التي يتضمنها برنامج التنقيط المعمول به في البنك قد حققت نقاط جيدة بعد ما تمت مقارنتها مع المعايير المالية المستخدمة في مجال المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة فبالنسبة لنسب الهيكل المالي نلاحظ أنها قد حققت نقاط جيدة وهذا راجع لارتفاع هذه النسب عن المعايير المالية المقارنة ،و هذا ما يعبر عن هيكل مالي متوازن للمؤسسة كما حققت نسب الخزينة نقاط جيدة باستثناء نسبة السيولة الحالية التي حققت نقاط ضعيفة جدا وهذا ما يعكس العجز المؤقت في خزينة المؤسسة وحاجتها للسيولة لتمويل هذا العجز ، إلا أن متوسط النقاط الخاص بنسب الخزينة يعتبر جيدا حيث قدر هذا الأخير بـــ 7.23 في السنة الأخيرة للدراسة .

هذا ،و حققت نسب النشاط نقاط جيدة باستثناء نسبة إنتاجية العمل التي لم تحقق ولا نقطة ،إلا أن هذا لم يؤثر بشكل كبير على متوسط النقاط الخاص بنسب النشاط حيث قدر هذا الأخير بـــ 6.62 في السنة الأخيرة للدراسة وهو متوسط مقبول ومطمئن بالنسبة للبنك ، أما نسب المردودية فقد حققت هي الأخرى نقاط جيدة ومتوسط نقاط جيد قدر بـ 8.63 في السنة الأخيرة للدراسة وهذا ما يعكس كفاءة المؤسسة في إدارة نشاطها وقدرتها على توليد الإيرادات .

و في الأخير أسفرت عملية تقييم النسب المالية للمؤسسة الطالبة للقرض حسب طريقة التنقيط عن متوسط نقاط عام قدر بـ 6.68 لمتوسطات هذه النسب خلال السنوات الثلاث للدراسة و7.63،للنسب المالية للسنة الأخيرة للدراسة ، ووفقا لطريقة التصنيف المعمول بها في البنك والموضحة في الجدول رقم (5) يصنف القرض المطلوب من طرف المؤسسة ضمن الفئة الأولى كقرض مقبول باعتبار أن المتوسط العام للنقاط أكبر من 6 .

– **قياس خطر القرض** :بعد تقييم المؤسسة حسب طريقة التنقيط يقوم المحلل الائتماني في البنك بقياس مستوى الخطر المحتمل للقرض وذلك بالنسبة لكل من قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

- ✓ **ـــبالنسبة لقروض الاستغلال:** في هذه الحالة يتم حساب نسبة الخطر بالنسبة لقروض الصندوق وقروض الإمضاء، فبالنسبة يتم حساب نسبة الخطر القصوى على أساس ثلاث أشهر من رقم أعمال المؤسسة للسنة الأخيرة للدراسة ،أما بالنسبة لقروض الإمضاء يتم حساب نسبة الخطر القصوى على أساس شهرين من رقم أعمال المؤسسة للسنة الأخيرة للدراسة وبذلك:

$$\text{نسبة الخطر لقروض الصندوق} = \frac{\text{قيمة قروض الصندوق}}{\frac{3}{12}\text{رقم الاعمال}}$$

$$\text{نسبة الخطر لقروض الإمضاء} = \frac{\text{قروضقيمة الإمضاء}}{\frac{2}{12}\text{رقم الأعمال}}$$

و بعد حساب نسبة الخطر القصوى لكل من قروض الصندوق وقروض الإمضاء يتم حساب نسبة الخطر لمجموع قروض الاستغلال كمايلي :

$$\text{نسبة الخطر لمجموع قروض الاستغلال} = \frac{\text{قيمة قروض الصندوق} + \text{قيمة قروض الإمضاء}}{\frac{3}{12}\text{رقم الأعمال} + \frac{2}{12}\text{رقم الأعمال}}$$

✓ **بالنسبة لقروض الاستثمار** : يتم حساب نسبة الخطر القصوى على أساس ثلاث سنوات من القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة للسنة الأخيرة للدراسة كمايلي :

$$\text{نسبة الخطر لقروض الاستثمار} = \frac{\text{قروض قيمة الإستثمار}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$$

و بما أن المؤسسة لم تطلب قروض استثمار فإن نسبة الخطر بالنسبة لهذا النوع من القروض تكون مساوية للصفر.

و الجدول التالي يلخص نسبة الخطر الخاصة بالقرض المطلوب من طرف المؤسسة :

جدول رقم 6حساب نسبة الخطر القصوى للقرضالوحدة : ألف دينار جزائري

نوع القرض	المستوى	مبلغ القرض المطلوب	نسبة الخطر
1 ــ قروض الاستغلال قروض الصندوق قروض الإمضاء	 93673 62449	 80000 160000	 0.85 2.56
مجموع قروض الاستغلال	**156122**	**240000**	**1.54**
2 ــ قروض الاستثمار	–	–	–

المصدر : وثائق البنك الخارجي الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة الخطر القصوى لقروض الصندوق تساوي 0.85 وهي أقل من الواحد ،في حين نجد أن نسبة الخطر القصوى لقروض الإمضاء تقدر بـــ 2.56 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالواحد وهذا راجع لارتفاع قيمة هذه القروض (160.000.000 دج) عن المستوى المسموح به (156.122.000 دج) مما أثر على نسبة الخطر القصوى لمجموع قروض الاستغلال.

– **نتائج التحليل المالي واتخاذ القرار** : إن التحليل المالي للميزانيات المالية للسنوات2008، 2009و 2010وجدول حسابات النتائج لنفس السنوات قد سمح بالوقوف على العديد من المؤشرات التي ساعدت البنك على الحكم على نشاط المؤسسة ومردوديتها، فمن ناحية التوازن المالي نجد أن الأموال الدائمة للمؤسسة تغطي أصولها الثابتة مع وجود فائض من هذه الأموال تغطية الأصول المتداولة ويتمثل هذا الفائض في رأسمال عامل موجب يعكس الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة، كما أن الأموال الخاصة تغطي جزء كبيرا من الديون الطويلة الأجل ،وهذا ما يؤكد على ملاءة المؤسسة واستقلاليتها المالية، ومن ناحية المردودية فقد بينت الميزانيات وجود رقم أعمال جيد على مستوى السنوات الثلاث للدراسة :

- ✓ **ـسنة 2008 :** 184.836.00دج .
- ✓ **ـسنة 2009 :** 238.189.000دج .
- ✓ **ـسنة 2010 :** 374.692.000 دج .

مما سمح بتحقيق نتيجة إجمالية قدرت بـــ :

- ✓ **سنة 2008** : 7.912.000 دج
- ✓ **سنة 2009** : 12.632.000 دج
- ✓ **سنة 2010** : 60.859.000 دج

و فيما يخص السيولة فقد أظهر التحليل المالي للمؤسسة متوسط نسبة سيولة حالية قدرت بـ 14.88% خلال السنوات الثلاث للدراسة أي ما يقارب 15% وهو أقل من المستوى المطلوب 50% مما يدل على حاجة المؤسسة للسيولة .

–تقييم التحليل الائتماني في البنك الخارجي الجزائري : بعد الوقوف على حقيقة التحليل الائتماني في البنك الخارجي الجزائري وبعد توضيح الإجراءات والأساليب التي يتبعها هذا البنك لأغراض اتخاذ قرارات منح القروض ، نقوم فيما يلي بتقييم التحليل الائتماني الذي يجريه البنك الخارجي الجزائري على طلبات القروض المقدمة وذلك من خلال مقارنته مع الركائز الأساسية التي يجب مراعاتها في هذا التحليل .

* **من حيث الاستعلام عن العملاء** : تتمثل مصادر المعلومات التي يتحصل عليها البنك الخارجي الجزائري عن المؤسسات الطالبة للائتمان في مختلف الوثائق والمستندات التي يتضمنها ملف طلب القرض والذي يحتوي على مجموعة من المعلومات التي تعرف بهذه المؤسسات كنوع المؤسسة ، شكلها القانوني ، تاريخ إنشاؤها ، قطاع النشاط الذي تعمل فيه ، ..... إلخ ، كما تتمثل مصادر المعلومات في القوائم المالية التي تعد المرجع الأساسي الذي يستند إليه البنك عند إجراء التحليل المالي وتقييم أداء هذه المؤسسات . وتجدر الإشارة إلى أن البنك الخارجي الجزائري لا يولي اهتماما بمعرفة السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسات وأسس تقييم عناصر وبنود القوائم المالية المقدمة كطريقة احتساب أقساط الإهلاك فهل تعتمد المؤسسة الطالبة للائتمان طريقة القسط الثابت أو طريقة القسط المتناقص أو طريقة الدفعات السنوية ، .....إلخ ، كما لا يهتم بمعرفة الطريقة التي تعتمدها المؤسسة في تقييم المخزون السلعي إلى غير ذلك من السياسات والأساليب المحاسبية التي تؤثر على القيم المدرجة بالقوائم المالية وبالتالي على نتائج التحليل المالي ومختلف النسب والمؤشرات التي يتم اشتقاقها من هذه القوائم .

* **من حيث دراسة طبيعة القرض والضمانات المقدمة** : يولي البنك الخارجي الجزائري اهتماما كبيرا بهذا الجانب إذ يقوم بدراسة القرض من حيث قيمته ،نوعه ،أجله ،الغرض منه فهل سيستخدم القرض لتمويل نشاط استغلالي أو تمويلي نشاط استثماري، مدى توافق هذا الغرض مع أجل القرض، الضمانات المقدمة للحصول على هذا القرض وطبيعة هذه الضمانات إن كانت ضمانات مادية أو ضمانات نوعية .

*__من حيث التحليل المالي للعميل__ : يعتبر التحليل المالي أهم الركائز التي يبني عليها البنك الخارجي الجزائري قراره بمنح القرض أو رفضه ، ويقوم هذا التحليل على استنباط مجموعة من المؤشرات والنسب المالية التي يتم استخراجها من الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج ، حيث تعتبر هاتين القائمتين المادة الخام التي يستند إليها البنك في التحليل الذي يجريه على طلبات القروض المقدمة ، وفي هذا الصدد نشير إلى أن البنك الخارجي الجزائري لا يولي اهتماما بقائمة التدفقات النقدية التي تقوم بتوفير معلومات لا توفرها القائمتين السابقتين فهذه القائمة تقوم بتوضيح التغيرات التي تطرأ على عناصر الموجوداتو المطلوبات وحقوق الملكية كما تقوم بتوضيح الفرق بين صافي الربح وصافي

التدفق النقدي التشغيلي فعند حساب صافي الربح يتم إدراج بعض البنود لا يترتب عنها تدفق نقدي حقيقي كاستهلاك الأصول الثابتة في حين أن هذه البنود لا تؤخذ بعين الاعتبار عند حساب صافي التدفق النقدي التشغيلي وبالتالي فالتدفق النقدي التشغيلي أداة هامة تساعد على تقدير سيولة المؤسسة وهو أهم من صافي الربح لأنه يعبر عن حقيقة النقد الموجود بحوزة المؤسسة.

* **من حيث استخدام الأساليب الحديثة** : كما سبقت الإشارة يستخدم البنك الخارجي الجزائري طريقة التنقيط كطريقة حديثة في التحليل الائتماني الذي يجريه على طلبات القروض المقدمة حيث تسمح له الطريقة بتخصيص نقطة أو علامة يستخدمها في تقدير الملاءة المالية لعملائه واتخاذ القرار بشأن طلب القرض . وبما أن نموذج التنقيط المعمول به في البنك غير معروف في الأدبيات المالية سنقوم بتقييم مدى دقة وفعالية هذا النموذج في تقدير مخاطر القروض وترشيد القرارات الائتمانية المتخذة وذلك من خلال مقارنته مع نماذج تمت صياغتها من طرف الباحثين وتم استخدامها من طرف المؤسسات المالية والمصرفية في الدول المتقدمة .

2-تطبيق بعض الطرق الحديثة في التحليل الائتماني:

2-1-تطبيق نموذج ألتمان : نقوم فيما يلي

ي بتطبيق نموذج ألتمان على الحالة محل الدراسة، حيث يعتبر هذا النموذج أول وأهم النماذج التي تمت صياغتها للتمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، وتتمثل معادلة النموذج فيما يلي :

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 1.0X_5$$

و الجدول التالي يبين حساب قيمة Z للمؤسسة محل الدراسة :

جدول رقم7 حسابقيمةZللمؤسسةحسبنموذجألتمان

النسبـــــــة	2008	2009	2010	متوسط النسبة	وزنها النسبي	النقطة
صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول	0.04	- 0.008	0.28	0.104	+ 1.2	0.1248
الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول	0.11	0.15	0.32	0.193	+ 1.4	0.2702
الأرباح قبل الفائدة والضريبة / إجمالي الأصول	0.06	0.08	0.30	0.146	+ 3.3	0.4818
القيمة السوقية للأسهم / إجمالي الديون	0.73	0.70	1.12	0.85	+ 0.6	0. 51
المبيعات/ إجمالي الأصول	1.41	1.51	1.87	1.596	+ 1.0	1.596
				حصيلة النقاط		**2.9828**

المصدر:تم إعداد الجدول اعتمادا على وثائق البنك

ووفقا لقاعدة التصنيف الخاصة بالنموذج نلاحظ أنZ > 2.675مما يشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على الاستمرار.

2-2- تطبيق نموذج كونان وهولدر: ويقوم هذا النموذج على المعادلة التالية :

$$Z= 0.24\ X_1 + 0.22\ X_2 + 0.16\ X_3 - 0.87\ X_4 - 0.10\ X_5$$

و الجدول التالي يبين حساب قيمةZحسب هذا النموذج :

جدول رقم 8 حسابقيمة Z للمؤسسة حسبنموذجكونانوهولدر

النسبـــــــة	2008	2009	2010	متوسط النسبة	وزنها النسبي	النقطة
الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الديون	0.36	0.52	0.87	0.583	+ 0.24	0.1399
أموال دائمة / مجموع الميزانية	0.57	0.51	0.63	0.57	+ 0.22	0.1254
قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة / مجموع الميزانية	0.43	0.44	0.63	0.5	+ 0.16	0.08
مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم	0.015	0.03	0.001	0.015	- 0.87	- 0.0130
مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة	0.58	0.57	0.60	0.583	- 0.10	- 0.0583
				حصيلة النقاط		**0.274**

المصدر:تم إعداد الجدول اعتمادا على وثائق البنك

و وفقا لقاعدة التصنيف الخاصة بالنموذج نلاحظ أن0.16 < Z و بذلك فوضعية المؤسسة جيدة واحتمال عجزها أقل من 10% ، أي أن المؤسسة ناجحة وقادرة على الاستمرار في نشاطها.

2-3- تطبيق نموذج الجمعية الفرنسية لمديري ورؤساء الائتمان : ويعتبر هذا النموذج أكثر حداثة مقارنة بالنماذج السابقة و يقوم على المعادلة التالية:

$$S = -0.0635R1 + 0.0183R2 + 0.0471R3 - 0.0246R4 + 0.0115R5 - 0.0096R6 + 0.57$$

و الجدول التالي يوضح حساب قيمةSحسب هذا نموذج مركزية الميزانيات لبنك فرنسا :

جدول رقم9حساب قيمة S حسب نموذج الجمعية الفرنسية مديري ورؤساء الائتمان

النسبـــــة	2008	2009	2010	متوسط النسبة	وزنها النسبي	النقطة
مصاريف مالية / الفائض الخام للاستغلال	0.10	0.15	0.006	0.08	- 0.0635	- 0.0050
ذمم + قيم جاهزة / الديون القصيرة الأجل	1.00	0.89	1.68	1.19	+ 0.0183	0.0217
أموال دائمة / إجمالي الخصوم	0.98	0.88	1.33	1.06	+ 0.0471	0.0499
القيمة المضافة/ رقم الأعمال	0.53	0.55	0.62	0.56	- 0.0246	- 0.0137
الخزينة / رقم الأعمال	0.02	0.02	0.06	0.03	+ 0.0115	0.0003
رأس المال العامل / رقم الأعمال	0.02	- 0.005	0.15	0.05	- 0.0096	- 0.0004
				الثابت		0.57
				حصيلة النقاط		**0.6228**

المصدر:تم إعداد الجدول اعتمادا على وثائق البنك

و حسب هذا النموذج تعتبر المؤسسة سليمة إذا كانت Z موجبة وعاجزة إذا كانت Z سالبة ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن Z =0.6228 وبذلك تعتبر المؤسسة محل الدراسة مؤسسة ناجحة وبالتالي يمكن للبنك أن يمنحها القرض.

من خلال تطبيق النماذج السابقة على المؤسسة محل الدراسة نلاحظ أن نتائج التصنيف التي تم التوصل إليها من خلال هذه النماذج لم تختلف عن النتائج التي تم التوصل إليها وفقا لنموذج التنقيط المعمول به في البنك الخارجي الجزائري وبذلك يمكن

أن نعتبر أن هذا النموذج جيد ويتميز بالدقة في تقدير مخاطر القروض المصرفية ويساعد البنك على ترشيد القرارات الائتمانية المتخذة ، إلا أن هذا لا يعني إغفال بعض جوانب القصور التي تؤخذ على هذا النموذج فهذا الأخير لا يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات النوعية التي لا تقل أهمية عن المتغيرات الكمية الممثلة في النسب المالية كقطاع النشاط التي تعمل فيه المؤسسة ، أقدميتها ، شكلها القانوني ، مركزها التنافسي إلى غير ذلك من المتغيرات التي تساعد على إثراء النموذج وجعله أكثر دقة ومصداقية .

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق نستنتج أن التحليل الائتماني أداة هامة تساعد البنوك على ترشيد قراراتها المتعلقة بمنح القروض و تعمل على حمايتها من مخاطر القروض المتعثرة ، لكن يجب على هذه البنوك أن تعمل على استخدام الطرق والتقنيات الحديثة التي تم التوصل إليها في هذا المجال ، حيث تساهم هذه الطرق في إضفاء الصفة الديناميكية على النسب المالية وتساعد على التنبؤ بدقة بمخاطر القروض المصرفية وترشيد القرارات الائتمانية المتخذة الأمر الذي يساعد البنوك على المحافظة على مواردها المالية ويضمن لها حسن توظيفها واستثمارها ، فضلا عن أن استخدام هذه الطرق يحقق للبنوك العديد من المزايا كتخفيض وقت اتخاذ القرارات نتيجة سرعتها في معالجة طلبات القروض بالإضافة إلى توفير الجهد على القائمين على الوظيفة الائتمانية وتسهيل مهمتهم في أداء هذه الوظيفة .

كما نستنتج من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على البنك الخارجي الجزائري ما يلي :

- تمثل القروض القصيرة الأجل نسبة كبيرة من القروض الممنوحة من قبل البنك وهذا راجع لملائمة هذه القروض لطبيعة الودائع الموجودة في البنك والتي يتمثل الجزء الكبير منها في الودائع الجارية.
- يركز البنك بشكل كبير على النسب المالية في التحليل المالي لطالب القرض .
- يستخدم البنك الخارجي الجزائري طريقة التنقيط في تقييم العميل ، وتعتبر هذه الطريقة أحدث وأدق الطرق المستعملة من قبل البنك على الرغم من وجود طرق أخرى أكثر دقة وحداثة كالأنظمة الخبيرة وتقنية الشبكات العصبية .

-الاعتماد الدائم على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج وعدم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية التي توضح التدفقات الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وتساعد محللي الائتمان في البنوك على اشتقاق العديد من المؤشرات المتعلقة بملاءة المؤسسات المقترضة ونوعية أرباحها كما تساعد محللي الائتمان كذلك على إعداد الجدول الزمني لتسديد أقساط القرض وفوائده .

- يركز البنك الخارجي الجزائري على الضمانات المقترحة من طرف العملاء عند اتخاذه قرار الإقراض، إلا أن الضمانات لا ينبغي أن تكون أساسا لمنح القروض، بل ينبغي أن تكون أداة تكميلية لقناعة المحلل الائتماني بجدارة العميل في الحصول على القرض.

- لا يولي البنك اهتماما بمعرفة السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسات المقترضة في تقييم عناصر وبنود القوائم المالية المقدمة والتي تؤثر على بنود القوائم المالية وبالتالي على نتائج التحليل المالي الذي يتم إجراؤه على هذه القوائم .

- يعتمد البنك في دراسته للجانب الشخصي على المقابلة التي يجريها مع العميل وليس عن طريق الأطراف المتعاملة معه وبذلك فهو لا يعتمد على مصادر موضوعية في دراسته لهذا الجانب .

- فيما يتعلق بمتابعة القروض الممنوحة يقوم البنك بمراقبة جدول إهلاك القرض دوريا وذلك عن طريق أنظمة المعلومات الخاصة بالبنك، كما يقوم بتنظيم جدول يبين فيه الاستحقاقات الخاصة بالشهر وذلك بالنسبة لجميع العملاء.

- في حالة تأخر العميل عن تسديد التزاماتهاتجاه البنك يقوم هذا الأخير بإرسال إنذار أول يطالب فيه العميل بتسديد القسط المستحق عليه ، إن لم يستجب يتم إرسال إنذار ثان ، إن لم يستجب يتم تحويل القرض إلى مصلحة المنازعات أين تتم المتابعة القضائية للعميل وفقا للنصوص الإدارية والقانونية المعمول بها، وفي حالة قبوله بالتسوية يتم إعادة جدولة القرض بفائدة تأخيرية .

و من خلال ما تم التوصل إليه يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

-إدخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرار منح القروض في البنك كتصميم أنظمة خبيرة اعتمادا على آراء خبراء مصرفيين وائتمانيين على المستوى المحلي والدولي وتدريب موظفي الائتمان على استخدام هذه الأنظمة بالإضافة إلى بناء نماذج الشبكات

العصبية الاصطناعية التي تساعد البنك على اتخاذ قراراته الائتمانية بشكل أدق كما تساعده على توفير الوقت ، الجهد والتكاليف .

-ضرورة الاهتمام بمعرفة السياسات والأساليب التي تتبعها المؤسسات المقترضة في تقييم عناصر الأصول والخصوم بالإضافة إلى التأكد من مدى معقولية هذه السياسات وذلك لضمان اشتقاق مؤشرات موضوعية عن أداء هذه المؤسسات ـ

-تكثيف الدراسات والتحري أكثر عن العميل الطالب للقرض خاصة فيما يتعلق بالجانب الشخصي لهذا العميل ومدى نزاهته والتزامه بعقوده وتعهداته اتجاه الأطراف المتعاملة معه في مجال نشاطه لتفادي تعثره.

- العمل على إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة تتولى الاستعلام والتحري عن العملاء المقترضين وتساعد البنوك في الحصول على المعلومات خاصة النوعية منها.

- إدخال بعض المتغيرات النوعية على نموذج التنقيط المعتمد من قبل البنك وذلك لإثرائه ببيانات من طبيعة مختلفة وزيادة دقتهو فعاليته.

-تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لضمان السير الحسن للعمل داخل البنك وتجنب التجاوزات القانونية ومحاولات الاحتيال والتواطؤ مع العملاء المقترضين.

- وضع سياسة ائتمانية تتسم بالشمول والوضوح والمرونة والواقعية وتسعى إلى تحقيق الأهداف الرئيسية للبنك، ويجب أن تكون هذه السياسة مكتوبة وتمثل إطارا أو دليلا للموظفين في المستويات الإدارية المختلفة.

الهوامش حسب تسلسلها:

[1] عبد المطلب عبد الحميد،اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2007،ص،143.

[2] ـ عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ، ص،107 .

[3] ـأحمد غنيم،صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للمصرف ، الطبعة الثانية ، مطابع المستقبل ،القاهرة ، 1999 ص ، 103 .

[4] ـ يتم مواجهة آثار التضخم على البيانات المالية بإتباع أسلوب ينهما : أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة أو ما يطلق عليه بأسلوب وحدة النقد الثابتة ويتم وفقا لهذا الأسلوب تعديل البيانات المالية التاريخية باستخدام أحد أنواع الأرقام القياسية أو معامل تعديل يتغير بتغير معامل التضخم وأسلوب التكلفة الجارية وبموجبه يتمتع ديلكلبندمنبنودلقوائمالماليةعلىحدىباستخدام الرقم القياسي لكل بند .ولمزيد من المعلومات عن هذين الأسلوبين أنظر : محمد مطر، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والائتماني ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006صص ، 141 ـ 151 .

[5]-Diallo Boubacar , un modèle de crédit scoring pour une institution de micro – finance africaine , laboratoire d'économie d'Orléans (LEO) , université d'Orléans , France , 2006 , P 4 .

[6]-Elhama Azzouz , la gestion du risque de crédit par la méthode de scoring ,magazine du Remarem , Rabat ,Maroc , N° 291 , 2009 , P 4 .

[7]- Ibid, PP 5 - 6 .

[8] ـ سليم بن يوسف ، أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، متاح على الموقع :http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009 بتاريخ 15/ 06/ 2013 على الساعة 22:10 .

[9] ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005 ،ص ، 147 .ـ محمد إسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية

[10] ـأحمد فوزي ملوخية ، نظم المعلومات الإدارية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 2008 ، ص، 285 .

[11] ـ يوسف الصوارو آخرون ،تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية كأحد أساليب ذكاء الأعمال لتسيير مخاطر القروض، بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء لأعمال واقتصاد المعرفة،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 23 ـ 26 أفريل 2012 ، ص ، 89 .

[12] ـ عبد الحميد محمد العباسي ، مقدمة في الشبكات العصبية الاصطناعية وتطبيقاتها في العلوم الاجتماعية باستخدامSPSS ، متاح على الموقع :

http://cu.edu.eg/ar/Faculty بتاريخ 2013/09/.08 على الساعة 19:00 .

[13] - Matoussi Hamadi , Aida Krichène Abdelmoula , la prévention du risque de défaut dans les banques tunisiennes , disponible sur l'adresse : www.laboratoireligue.netPP 10-11 consulté le 03/09/2013 à 16 :20 .

[14] - Boujelbene Younés , Khemakhem Sihem , Prévision du risque de crédit :Une étude comparative entre l'Analyse Discriminante et l'Approche Neuronale , disponible sur l'adresse : http://hal.archives-ouvertes.fr ,P 6consulté le 03/09/2013 à 18 :40 .